

موجز قطري الكويت

الآطر التشريعية لبيئة الأعمال في البلدان العربية موجز الكويت



ازدهار البلدان كرامة الإنسان





ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان



رؤيتنا

طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

رسالتنا

بشَقفٍ وعزمٍ وعَمَلٍ: نبتكر، ننتج المعرفة، نقدّم المشورة،
نبني التوافق، نواكب المنطقة العربية على مسار خطة عام 2030.
يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلّ إنسان.

الأنطر التشريعية لبيئة الأعمال في البلدان العربية موجز قطري - الكويت



© 2021 الأمم المتحدة
حقوق الطبع محفوظة

تقتضي إعادة طبع أو تصوير مقتطفات من هذه المطبوعة الإشارة الكاملة إلى المصدر.

توجه جميع الطلبات المتعلقة بالحقوق والأذن إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، البريد الإلكتروني: publications-escwa@un.org.

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه المطبوعة هي للمؤلفين، ولا تمثل بالضرورة الأمم المتحدة أو موظفيها أو الدول الأعضاء فيها، ولا ترتب أي مسؤولية عليها.

ليس في التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

الهدف من الروابط الإلكترونية الواردة في هذه المطبوعة تسهيل وصول القارئ إلى المعلومات وهي صحيحة في وقت استخدامها. ولا تتحمل الأمم المتحدة أي مسؤولية عن دقة هذه المعلومات مع مرور الوقت أو عن مضمون أي من المواقع الإلكترونية الخارجية المشار إليها.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن.

لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

المقصود بالدولار دولار الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يُذكر غير ذلك.

تتألف رموز ووثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية، والمقصود بذكر أي من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح، صندوق بريد: 11-8575، بيروت، لبنان.

الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org.

صورة الغلاف:

©iStock-alphaspirit

موجز قطري الكويت



©iStock-mathess

ملخص

المنظومة القانونية في الكويت مزيج من القانونين المدنيين الفرنسي والمصري، وكذلك القانون العام الإنكليزي، ولا تحكم الشريعة الإسلامية غير قانون الأسرة وللمسلمين فقط.



المنافسة

- لدى الكويت **قوانين منافسة مركزية ومرشقة قوية**، مثل القانون رقم 10 لعام 2007 بشأن حماية المنافسة وقانون الشركات الكويتي رقم 1 لعام 2016،



- ما تزال في التشريعات الكويتية **ثغرات** تتعلق بتناول **الاتحادات الاحتكارية والاحتكار والممارسات المخلة بالمنافسة**. فمثلاً، يحدد القانون رقم 10 لعام 2007 أمثلة على السلوك المخل بالمنافسة، لكنه لا يستخدم صراحة مصطلح «التكتلات الاحتكارية (الكارتلات)»؛

- على غرار العديد من البلدان العربية الأخرى، **ما تزال الكويت تتردد في تحرير قطاعاتها الخاضعة للتنظيم تحريراً كاملاً**، وعلى الأخص قطاع النفط والغاز.

الاستثمار الأجنبي المباشر

- الكويت **رائدة إقليمياً** في تشريعات الاستثمار الأجنبي المباشر. وتشمل قوانينها القانون رقم 8 لعام 2001 بشأن تنظيم الاستثمار المباشر لرأس المال الأجنبي الذي يحتوي تعاريف صارمة لحقوق المستثمرين الأجانب، والقانون رقم 116 لعام 2013، قانون هيئة تشجيع الاستثمار المباشر؛



- لدى **هيئة تشجيع الاستثمار المباشر 29 مشروعاً جارياً**، منها 10 تتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر. وعملية الاستثمار الأجنبي المباشر في الكويت مفتوحة جيداً للتدقيق من جانب أصحاب المصلحة المتعددين.

مكافحة الفساد



- لدى الكويت لوائح تنظيمية قوية جداً تتعلق بمكافحة الفساد، بما في ذلك التعاريف والقوانين والمراسيم والمؤسسات وآليات الإنفاذ. وتشمل هذه القوانين القانون رقم 2 لعام 2016 بشأن مكافحة الفساد؛ والقانون رقم 2 لعام 2016 بشأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد؛ والقانون رقم 106 لعام 2013 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ والاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد. وعلاوة على ذلك، تعزيز وحماية المبلغين جزء من الاستراتيجية الوطنية؛
- عملت الكويت أيضاً على الموافقة على الاتفاقيات الإقليمية والدولية وإدراجها في تشريعاتها. وهي تعمل بنشاط مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على حالات الافتقار إلى الشفافية، فأصبح لدى الكويت أحد أكثر نظم المشتريات العامة شفافية. ويعرض الجهاز المركزي للمناقصات العامة في الكويت على موقعه الإلكتروني معلومات عن المناقصات المفتوحة، مع إعطاء تفاصيل عن كل مشروع وتكلفة كل مناقصة.

حماية المستهلك



- وضعت الكويت قانوناً لحماية المستهلك هو القانون رقم 39 لعام 2014؛
- بفضل هذا التشريع، تمتلك الكويت قدرات مؤسسية وقدرات إنفاذ قوية لدعم حماية المستهلك دون أي إعفاءات في هذا الصدد؛
- يفسح التشريع الكويتي المجال أمام العمليات الإقليمية والدولية التي تمكن الأفراد أو المنظمات من السعي إلى إحقاق حقوق المستهلك.

العناوين الرئيسية

● قوي جداً ● قوي ● متوسط ● ابتدائي ● ضعيف ● ضعيف جداً

قوي ●

المنافسة



- قوانين المنافسة ومكافحة الاتحادات الاحتكارية ● قوي
- قوانين مكافحة الهيمنة والاحتكار ● متطور
- الكارتلات والسلوك المخل بالمنافسة ● قوي
- ممارسات إنفاذ المنافسة ● قوي
- اتفاقات التجارة الدولية ● قوي
- التحرير والتدخل لتشجيع المنافسة في القطاعات الخاضعة للتنظيم ● متوسط
- اللوائح التنظيمية لاندماج الشركات ● قوي
- حماية العمال ● متطور

قوي ●

الاستثمار الأجنبي المباشر



- اللوائح التنظيمية المصرفية ● قوي جداً
- سياسات الاقتصاد الكلي ● متطور
- الإطار التنظيمي للاستثمار ● قوي جداً
- خطط التحفيز ● متطور
- المعاهدات الثنائية ● قوي

العناوين الرئيسية

● قوي جداً	مكافحة الفساد
 ● قوي جداً ● قوي ● قوي جداً ● قوي جداً ● قوي ● قوي	مكافحة الفساد والنزاهة في القطاع العام مكافحة الرشوة وحماية المبلغين الميزنة والإنفاق العام الحكومة الرقمية الحكومة المفتوحة والشفافية معايير المشتريات العامة

● متطور	حماية المستهلك
 ● قوي ● قوي ● قوي جداً ● ابتدائي	اللوائح التنظيمية لحماية المستهلك والسلامة الجسدية حماية مصالح المستهلكين الاقتصادية التدابير التي تمكن المستهلكين من الحصول على الانتصاف الترويج للاستهلاك المستدام

الفئات الفرعية

● قوي جداً ● قوي ● متوسط ● متطور ● ابتدائي ● ضعيف ● ضعيف جداً

المنافسة



القوانين/المراسيم (أي التشريعات/ اللوائح الوطنية)	● قوي
التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات)	● قوي
المؤسسات (أي الهيئات/السلطات)	● قوي
الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية)	● قوي جداً
آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن)	● قوي جداً
الإعفاءات	● ضعيف جداً
يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية	● متوسط

الاستثمار الأجنبي المباشر



القوانين/المراسيم (أي التشريعات/ اللوائح الوطنية)	● قوي
التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات)	● قوي
المؤسسات (أي الهيئات/السلطات)	● قوي
الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية)	● قوي جداً
آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن)	● قوي جداً
الإعفاءات	● ضعيف جداً
يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية	● قوي

الفئات الفرعية

مكافحة الفساد



- القوانين/المراسيم (أي التشريعات / اللوائح الوطنية) ● قوي جداً
- التعريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات) ● متطور
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات) ● قوي جداً
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية) ● متوسط
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن) ● قوي جداً
- الإعفاءات ● متطور
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية ● قوي جداً

حماية المستهلك



- القوانين/المراسيم (أي التشريعات / اللوائح الوطنية) ● متوسط
- التعريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات) ● قوي
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات) ● قوي
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية) ● ضعيف جداً
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن) ● متوسط
- الإعفاءات ● قوي جداً
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية ● قوي



